بعض النصائح لنقابات العمال*

لحضرة الأستاذ حامد العبد

مدير عام مصلحة العمل

حدثتكم فى الأسبوع الماضى عن شئوننا العمالية بصفة عامة ، و الليلة أقصر حديثى على موضوع نهتم به جميعا و يجب أن يحتل من اهتمام العمال أنفسهم المكان الأول ، وأقصد به نقابات العمال ، أو على سبيل التحديد : بعض عيوبنا النقابية وبعض النصائح للنقابات .

تكونت النقابات فى مصر منذ زمن بعيد وان كان يرجع الاعتراف بها قانونا الى سنة ١٩٤٢ فقط ، وقد اشتمل هذا القانون على بعض أحكام هى بمثابة دستور للنقابات يجب أن تحتل مكان الصدارة من الاهتمام ، فقد نص على أن للعمال أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم و تدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية .

كما نص فى موضوع آخر على أنه يجب ألا تقل النسبة المئوية التى تخصصها النقابة من ايراداتها السنوية للانفاق على شئون العمال الصحية و الاجتماعية عن ٢٥ ٪ من مجموع هذه الايرادات .

و أشار القانون أيضا الى أن للنقابات إبرام عقود واتفاقات خاصة بشروط عقد العمل المشترك ، ولها إنشاء أو شراء المبانى اللازمة لسكناها أو لسكنى المنشئات المرخص لها باقامتها ، كما أن لها أن تنشئ صناديق الادخار وجمعيات التعاون وجمعيات التأمين الاجتماعى وغير ذلك من المنشآت التى تهم المهنة التى تكون منها النقابة .

هذا هو دستور النقابات الاجتماعى كما قدمت — فاذا سألت نفسى أو اتجهت بهذا السؤال الى النقابات نفسها وهو . كم منها يسير وفقا له وكم منها له نشاط ملحوظ مدعم فى النواحى التى نص عليها — فالجواب عن ذلك عند النقابات نفسها ، وتدل عليه نتيجة التفتيش السنوى الذى تجريه مصلحة العمل ، إذ نجد أقلية لا تعدو اثنين أو ثلاثة من بين الأربعمائة نقابة هى التى حاولت أن تتفهم روح هذا الدستور وأهم نواحيه الاجتماعية ، أما البقية الباقية وهى غالبية النقابات فقد حصرت جهودها فى المطالبة بتحسين شروط العمل فقط ، وأعتقد أنها فى مسعاها تقصد الى خيرهم ومستقبلهم وصالحهم وصالح عائلاتهم ، لأن تحسين حال العامل ليس برفع أجره فقط ، ولكنه فى نظرى هو تعليمه كيف يمكنه ان يحسن التصرف فيه ،

* أذيعت من محطة الاذاعة اللاسلكية المصرية .

وان يكون هذا إلا بتوجيه العامل توجيها اجتماعيا صحيحا ، وحمل نقاباته على تفهمهم النواحي الاجتماعية الصحيحة .

فكل نقابة تهتم بالشئون الصحية والاجتماعية لأعضائها ولعائلاتهم ، وكل نقابة تهتم بانشاء صناديق الادخار أو جمعيات التعاون أو جمعيات التأمين الاجتماعي وغير ذلك مما يهم المهنة لحديرة بالتشجيع من الحكومة ومن أصحاب الأعمال ، فلا يضن عليها صاحب العمل بمعونته المادية — بل بالمعونة المعنوية بسهولة التفاهم معه والوصول إلى ما يبتغيه إذا ما اتضح له رجاحة عقول المتولين أمور النقابة وتقديرهم لمصالحهم الحالية والمستقبلة ، ولا أقصد بمصالحهم المستقبلة أحوالهم الشخصية فقط ، بل أحول المؤسسة التي ينتمون إليها إذ ما من خير يصيبها إلا ولهم فيه نصيب وما من ضرر يلحقها إلا ويقع عليهم أيضا . وفي الجملة ان نقابة هذا شأنها تقابل من جميع الجهات بالتشجيع المسادى والأدبي .

وإذا اتجهنا إلى الخارج نجد أن الجمعيات التعاونية التي تنشئها النقابات أو الجمعيات التي تباشر أنواع التأمين الاختياري منتشرة بين أفراد الشعب انتشارا كبيرا ، فهي تحدد في نظمها أنواع المزايا التي يتمتع بها المشتركون فيها ومقدار هذه المزايا ومدة التمتع بها والنفقات المترتبة على الاشتراك فيها .

والحالات الجديرة بالاعتبار والتي يشملها هذا النوع من التأمين هي الإعانة المالية والعلاج والدواء في حالة المرض بصفة عامة للأعضاء أو لعائلاتهم ، والعلاج بالمصحات والمستشفيات في الحالات التي تستدعي ذلك ، وكذلك الإعانة المالية في حالة العجز بسبب البطالة أو بلوغ سن الشيخوخة أو في حالة الوفاة — هذه هي حال النقابات في الخارج فأين هي منها حالة نقاباتنا .

نجد أيضا أن الحكومات هناك لا تضن عليها بالمساعدة متى وجدت منها اتجاها جديا في هذه النواحي ، فهي تساعد العمال ومن في طبقتهم في النواحي الأخرى : ومنها الحصول على المساكن الرخيصة سواء باعطائهم سلفيات طويلة الأجل لشراء هذه المساكن أو ببنائها وبيعها لهم بالتقسيط ، أو بشراء الأراضي وبيعها لهم بعد تقسيمها .

ولعل من المفيد أن أذكر على هامش ما قدمت ، أن بعض المصانع — عناية منها بشئون عمالها وفي جو التضامن الصحيح — قد أبرم عقدا مشتركا مع نقابة عماله يقضي ضمنا بمنح العمال مرتبا يوميا عن كل فرد من أفراد العائلة ، وقد بين العقد من هم الأقارب الذين يعدون من أفراد العائلة .

الواقع اني قصدت مما تقدم أن أبين للعمال بصراحة كيف يمكن أن توجه سياستهم النقابية والواجب على النقابات عمله لخير العمال ، فلا يمكن للحكومة أو لأصحاب الأعمال أو لغيرهم من الهيآت أن يقوموا وحدهم بما يتطلبه إصلاح أحوالهم ، بل يجب أن يبدأ العمال الخير لأنفسهم على أسس منظمة مستقرة ، وهذا هو أول ما ترمي اليه الدولة باصدار قانون النقابات ، فاذا أنشأت الدولة المستشفيات أو المصحات فلا يمكن أن تتسع لجميع مرضى الشعب ، واذا منحت

الاعانات فلا يمكن أن تفى بحاجات جميع المعوزين من أبناء الشعب، واذا أنشأت المدارس فلا يمكن أن تتسع لجميع الراغبين فى التعليم من أبناء الشعب وهلم جرا — إذن لابد من مساعدة طبقات الشعب مع الحكومة فيما يجب عمله لخير أبناء الشعب جميعا .

فاذا ما استجابت نقاباتنا لهذه الدعوة التى تدعو للاتجاه الصحيح فانها ستتذوق طعم الحياة الحقة والاطمئنان الحق للمستقبل، فيقبل العمل جميعا على اعمالهم لا يخشون ما قد يعترض حياتهم من فترات الزمن التى يتعذر فيها الكسب لمرض أو حادث أو فصل من الخدمة أو لبلوغ الشيخوخة أو غير ذلك .

وقد عقدت النية على أن أتوجه الى النقابات فى مصر بنماذج للنظم التى يصح أن تقوم عليها الخدمات المتقدمة لكى تصيغها كما يتراءى لها ويتناسب وحالتها ، وكلى أمل فى أن تجد دعوتى أذنا صاغية وإقبالا من العمال جميعا بدافع من انفسهم لحب الخير وحده لأنفسهم .

ولتكن أول خطوة فى هذا السبيل هى انشاء صناديق الادخار ، وهذه الصناديق تنشئها النقابات باعداد لائحة النظم التى يتم الاتفاق عليها فى جمعيها العمومية وتسجيلها بالمصلحة ، وهى بذلك تعتبر جزءا متمما للائحة النظام الأساسى للنقابة ، ويعتبر الصندوق فى هذه الحالة شخصا معنويا بتبعيته للنقابة ويصح أن يكون الاشتراك فيه بنسبة معينة من الأجر اليومى أو الاسبوعى او الشهرى حسب الحالة أو مبلغا موحدا بالنسبة لجميع المشتركين عند صرف الأجور وتسديده لحساب الصندوق . ويديره مجلس ادارة مستقل من المشتركين فيه ما لم يكن جميع أعضاء النقابة مشتركين فيه فيصح أن يديره مجلس ادارتها .

ومهمة هذا المجلس اقرار النواحى التى يمكن أن تستغل فيها أموال الصندوق ، وتحديد شروط التأمين على حياة الاعضاء اذا كان التأمين أحد نواحى نشاطه، والنظر فى تعديل قيمة الاشتراكات أو المزايا وغير ذلك من المهام التى توكل اليه .

أما طرق تمويله فهى اشتراكات الأعضاء الخاصة والمزايا التى لا يطالب بها المشتركون وفائض الايرادات بعد خصم المنصرف والفوائد المتحصلة على رأس المال فى النواحى التى يستخدم فيها، وأخيرا من الهبات والتبرعات والاعانات أو الاشتراكات الأخرى غير المتفق عليها بين العمال أو أصحاب الأعمال .

والمزايا التى يقدمها الصندوق هى منح ما تجمع فى حساب العضو المشترك له أو لورثته فى حالة الوفاة . بغض النظر عما يستحق له من مكافأة عن مدة الخدمة أو تعويض عن إصابته كما يصرف المتجمع له كله أيضا فى حالة التقاعد لعجز أو شيخوخة ، ولا يحول ايضا حصول العامل على مكافأته أو تعويضه عما يستحقه فى الصندوق — فهذه المبالغ بالاضافة الى ما يستحقه طبقا لقوانين العمل أو الاتفاقات المشتركة تكون رصيدا لا بأس به يستعين به أو تستعين به عائلته من بعده .

هناك مزايا أخرى قد لا يتسع الوقت لسردها ، فاكتفى بما تقدم راجيا أن تتجه النقابات اتجاها يكون أقرب الى الشعور بالمسؤولية وأقرب الى التفكير فى المستقبل والاستعداد له وأقرب الى عمل الخير للخير فى ذاته وابعاد النقابات عن كل تأثير خارجى بعيدا عن العمال أنفسهم.

هدانا الله جميعا الى طريق الخير والفلاح ٤